ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 8, Issue 10, Oct 2021, p. 49-82

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
13/10/2021
Received in revised form
23/10/2021
Available online
28/10/2021

THE ROLE OF TRADITIONAL AUTHORITY IN CIVIL PEACE AN ANTHROPOLOGICAL STUDY IN BAGHDAD

Hilal Abdul Sada Haider[1]

Abstract

Since man has been plant on the face of the macrocosm, he has been constantly searching for everything that guarantees him security and stability, and the need to form groups and live with members of his species in one place is nothing but substantiation of his love for peace and peace, as well as the desire for an authority that regulates the work and affairs of his life and cover and guarantee his rights and guaranteeNon-aggression against members of his gender, which achieves him the most important ways and styles that guarantee concurrence between the sovereign and the ruled, and between members of society through diurnal practices and connections, and studies indicate that the authority, especially the political bones, may be characterized by an intertwined system dominated by the spirit of justice and looking at the subjects with the same eye. And this infrequently happens in governance practices, or it may be limited to some political systems, which have exceeded the desire for power and despotism, and may take another direction that may be a cause for the loss and deterioration of civil peace, through its exercise (ie, power) of despotism, oppression and despotism, and this stems from From the nature and strength of the authority itself, on the one hand, and on the other hand, the system of laws that give it the right to exercise a set of styles of governance that prove the legality of the authority, and from this point of view came this attempt to know the reality of the state The traditional authority in Iraqi society and how it deals with civil peace as a social reality and a abecedarian demand for stability and the weal of society, and what's the nature of traditional authority in light of heads, that is, in the case of losing control of the arm of government.

The study reached a number of results, including

. It came clear from the field work that the conception of traditional authority in the minds of community members revolves around the authority of the head of the family, the sheikh of the clan, and the lights who are admired and appreciated in their community.

[1]Dr. University of Baghdad, College of Education Ibn Rushd for Humanitarian Sciences/ Department of Social Studies, helal.obaid@coart.uobaghdad.edu.iq.

It was plant from the exploration that the traditional authority in society has returned to effectiveness in the current stage due to the imbalance of the sanctioned system and the challenges that were presented after 2003 in terms of insular, factional and ethnical conflicts and the performing proportions that generated centers of power more frequently than not, which weakened the rule of law.
The field study data showed that the traditional authority performed a social and political function in settling numerous conflicts, which contributed significantly to achieving achievements in civil peace.

Keywords : authority, society, societal peace, stability, attractive authority.

دور السلطة التقليدية في السلم الأهلي
دراسة أنثروبولوجية في مدينة بغداد

هلال عبد السادة حيدر[2]

الملخص

منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض وهو يسعى إلى كل ما يضمن له الأمن والاستقرار، وما تكوين الجماعات والعيش مع أبناء جنسه في مكان واحد ما هو إلا دليلاً على حبه للسلم والسلام، وكذلك الرغبة في وجود سلطة تنظم أعمال وشؤون حياته وحماية وضمان حقوقه وضمان عدم الاعتداء على أبناء جنسه، والتي تحقق له أهم السبل والأساليب التي تضمن التعايش بين الحاكم والمحكومين، وبين أفراد المجتمع من خلال الممارسات والعلاقات اليومية، وتشير الدراسات إلى أن السلطة ولاسيما السياسية منها، قد تتميز بنظام تكاملي تسوده روح العدالة والنظر إلى الرعية بذات العين الواحدة، وهذا نادراً ما يحدث في ممارسات الحكم، أو قد يكون مقتصراً على بعض الأنظمة السياسية، التي تجاوزت الرغبة في السلطة والتسلط، وقد تأخذ منحى أخر يكون سبباً في فقدان وتدهور السلم الأهلي، وذلك عبر ممارستها (أي السلطة) للاستبداد والاضطهاد والتسلط، وذلك نابع من طبيعة وقوة السلطة ذاتها هذا من جانب، ومن جانب أخر منظومة القوانين التي تعطيها الحق في ممارسة مجموعة من الأساليب الخاصة بالحكم والتي تثبت شرعية السلطة، ومن هذا المنطلق جاءت هذه المحاولة لمعرفة واقع السلطة التقليدية في المجتمع العراقي وكيفية تعاملها مع السلم الأهلي كواقع اجتماعي ومطلب جوهري للاستقرار ورفاهية المجتمع، وما هي طبيعة السلطة التقليدية في ظل الأزمات والصراعات والنزاعات، وفي حالة فقدان آليات تطبيق القانون وعدم السيطرة على أدارة شؤون الحكم والمحكومين.

[2] جامعة بغداد/ كلية الآداب/قسم علم الاجتماع.

ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

أتضح من العمل الميداني أن مفهوم السلطة التقليدية في عقول أفراد المجتمع يدور حول سلطة رب الأسرة، وشيخ العشيرة والوجهاء الذين يحضون بالاحترام والتقدير في مجتمعهم.

تبين من البحث أن السلطة التقليدية في المجتمع عادت فعالة في المرحلة الحالية، نظراً لاختلال النظام الرسمي والتحديات التي تعرض لها البلد بعد عام 2003، من صراعات طائفية وفئوية وعرقية، وما آلت إليه من محاصصات ولدت مراكز قوى في أكثر الأحيان متناحرة ما اضعف سلطة القانون.

أظهرت معطيات الدراسة الميدانية أن السلطة التقليدية أدت وظيفة اجتماعية وسياسية في فض كثير من النزاعات ما أسهم بشكل كبير في تحقق انجازات في السلم الأهلي.

كلمات مفتاحيه: سلطة، مجتمع، سلم أهلي، استقرار، سلطة كاريزمية.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى: **فصل تمهيدي واحد يتكون من عدة مباحث، وفي كل مبحث عدة مطالب، وكما يلي:**

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: عناصر الدراسة الرئيسة

1. مشكلة الدراسة

أن تحقيق السلم الأهلي من عدمه ظاهرة متفاوتة ومتباينة فيما بين المجتمعات بأنماطها المتعددة، وتحقيق السلم الأهلي يعود إلى جملة عوامل تساهم في تحقيقه أو فقدانه، والمجتمع العراقي واحد من المجتمعات التي تعرضت إلى حالة فقدان السلم الأهلي، ولاسيما في الحقب الأخيرة، وقد ارتبط ذلك الفقدان بحقب تاريخية عديدة تمثلت بصور وأشكال مختلفة، كما هو الحال في الصراعات والنزاعات القبلية التي تحدث في المجتمع العراقي بين مدة وأخرى، وكذلك عدم استقرار أنظمة الحكم وعدم تداولها بطريقة سليمة، والمتمثلة بالنظام السياسي، فضلاً عن وصول الأحزاب الإسلامية والعلمانية إلى سدة الحكم في العراق، وظهور السلطة الدينية أو الروحية والمتمثلة بشيوخ ورجال الدين والتي سيطرت على الجانب الروحي للعقلية العراقية، وظهور العديد من الزعامات التقليدية والمتمثلة بزعامة القبيلة والعشيرة، والتي فرضت سيطرتها بشكل كبير على الجانب الاجتماعي وسلوكيات وتصرفات الفرد العراقي، وسوف نركز هنا على السلطة التقليدية باعتبارها أكثر السلطات وقعاً على الإفراد وكونها استعادت جزءً كبيراً من منظومتها المؤثرة على الأفراد، حيث كان لها دوراً كبيراً في تفكيك بعض وحدات تركيبية النسق السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي.

وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما هو الدور الذي تؤديه السلطة التقليدية في تحقيق السلم الأهلي؟
2. لماذا ينصاع الفرد إلى السلطة التقليدية (سلطة العشيرة)؟
3. هل السلطة التقليدية سلطة مبنية على قواعد ونظم معينة، أم أنها سلطة ثانوية في المجتمع العراقي قائمة على نظم الأعراف والتقاليد فقط؟
4. هل العلاقات فيما بين الأفراد قائمة على أساس الانتماء القبلي (العشيرة) أي الإحساس بالانتماء إلى الجماعة؟

2. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في المواضيع التالية: هي محاولة في الجانب العلمي للخوض في غمار الموضوع الذي يعد من أهم الأساسيات الجوهرية التي تساهم في تقدم وتطور المجتمعات، وكذلك تساهم في أظهار مكامن القوة والضعف للعلاقة القائمة فيما بين السلطة التقليدية والسلم الأهلي. وكذلك تبرز أهمية الموضوع في أن للسلم الأهلي حاجة ضرورية وملحة لكل مجتمع، وكذلك الحال بالنسبة للسلطة فلا يوجد مجتمع بدون سلطة، فالسلطة والسلم الأهلي مرتكزات أساسية لكل المجتمعات على اختلاف أشكالها، فطالما إن المسألة تتعلق بأمن واستقرار حياة الأفراد في المجتمع فهو الهدف الذي ينشدهُ كل الإفراد للعيش في سلام واستقرار دائم، وكذلك تكمن أهمية الدراسة في الاطلاع على مدى فاعلية واستجابة الفرد العراقي وخضوعه إلى السلطة التقليدية، بل ليس الخضوع والتنفيذ فقط بل قد يصل الأمر ببعض الإفراد إلى الطاعة العمياء في تنفيذ أوامر ونواهي السلطة التقليدية مما قد يتسبب في عدم استقرار السلم الأهلي بصورة عامة.

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

فهم ماهية السلطة التقليدية بشكلها ومضمونها في المرحلة الحالية وفاعليتها في تحقيق السلم الأهلي. دراسة الآليات التطبيقية لفاعلية السلطة التقليدية في المجتمع الأهلي، وموقع القانون المستقر في ظروف المجتمع الحالية.

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للدراسة

المفاهيم يساهم في وضوح وتحديد المعطيات التي يمكن أن تتداخل مع المفهوم الرئيسي أو تندرج ضمن محتوياته، فضلاً عن انه يعمل على الحد من تداخل المفاهيم الغريبة عن البحث، والتي لا ينبغي أن

تندرج تحته .كما يفيد تحديد المفهوم أو التوضـــيح التصـــوري، في تحديد المؤشـــرات التي يمكن ملاحظتها بالنسبة للمعطيات الاجتماعية التي يتم بها البحث العلمي" **(ليلة ، 1983: 39)**.

1. **مفهوم الدور**

وردت جملة من التعاريف، **للدور** أشـــار إليها بعض الباحثين، وتباينت واختلفت، وســـبب تباينها واختلافها يعود إلى أن مفهوم الدور من المفاهيم التي استخدمت في العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ اســتعمل مفهوم الدور في علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا وبشــكل كبير وواضــح في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي.

ولأجل معرفة مفهوم ومعنى الدور، لابد من الإشــارة إلى معنى المركز الاجتماعي وهو ذلك الوضــع الذي يشغله الفرد في مجتمع معين وفقاً للسن والجنس أو الحالة الاجتماعية أو الوظيفة أو التحصيل الدراسي **(المنجد ،1987: 45)**.

ويعتقد البعض أن الدور والمركز يعدان حالة واحدة، إلا انهُ في الحقيقة يظهر هناك اختلاف واضــح بين المفهومين من حيث وجودهما وممارستهما في المجتمع، على الرغم من الارتباط السائد بينهما، فقد يرى أنهما مرتبطان ولكن في الحقيقة إنهما مختلفان تماماً، وفي هذا الصــدد يشــير **(لينتون)** أن الجانب المكاني للمركز يتمثل من خلال الدور، فعندما يقوم الفرد بأداء الواجبات والحقوق ويحرص على تنفيذها بشكل سليم، فهو بذلك يمارس دوراً، فالأفراد في المجتمع يؤدون أدواراً ولا يمكن لهم احتلال تلك الأدوار أو إشغالها، وبذلك فأن الفرد يشغل مركزاً اجتماعياً ولا يشغل دوراً.(**كشك، 1996: 36)**، كما أن هناك مراكز مكتسبة وأخرى موروثة، والفرق واضح بينها ويكمن في، أن المركز المكتسب هو المركز الذي يحصل عليه أو يشغلهُ الفرد نتيجة لجهوده وقدراته الشــخصــية من خلال اســتغلال الفرص التي أتيحت لهُ كمثال المركز في القيادات الإدارية والسياسية، أما في حالة حصول الفرد على مركز اجتماعي معين دون بذل أي جهود فعند ذلك يسمى مركزاً موروثاً، كما هو الحال في توارث أبناء الملوك والأمراء.

ويؤكد " **زكي بدوي**" في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية عندما يعرف الدور بأنهُ: "الســـلوك المتوقع من الفرد في الجماعة ومكانة ذلك المركز للفرد، فبينما يشـــير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد فـــي ضـــوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك للثقافة السائدة" **(بدوي،1993:**

39)، وفي قاموس علم الاجتماع ورد تعريف الدور من قبل "**عاطف غيث** " إذ ينظر إلى مفهوم الدور من عدة زوايا **من أهمها:**

أ. قيام الفرد بدور في موقف معين وهو ما يطلق عليه بـ (أداء الدور).

ب. ما يصدر من توقعات الآخرين حول ممارسة فرد لدور معين في موقف محدد، وهو ما يسمى بـ(متطلبات الدور).

جـــــ. نتيجة السلوك المتوقع وبالخصوص السلوك المرغوب الذي يرتبط بدور معين وهو ما يطلق عليه بـ(توقعات الدور).

وهو بذلك يعرف الدور بأنه"ممارسة السلوك الذي يحتوي أو يركز على الحقوق والواجبات، ويكون مرتبط بالمكانة المحددة للشخص داخل جماعة أو عن طريق سلوك حدث في موقف اجتماعي محدد، فالتوقعات التي يتبناها الشخص نفسهُ، ويصدرها الآخرون اتجاه ذلك السلوك التي تحدد دور الشخص. **(غيث ،1997: 390-393)**. وفي هذا التعريف لم يتطرق **(غيث)** إلى الدور ضمن أطار ثقافة المجتمع بل اعتبرهُ نموذج يركز على الحقوق والواجبات، وعرف عدداً من الباحثين المختصين في علم الاجتماع الانثروبولوجيا الدور الاجتماعي، بأنهُ: مجموعة حركات السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز أو لموقع معين" **(العسل ، 1967 :54)**.

2. مفهوم السلطة

يؤكد اغلب علماء علم الاجتماع بصورة عامة، والانثروبولوجيا بصورة خاصة، أن الإنسان مدني بالطبع، وتلك المدنية ناتجة عن اجتماعية الإنسان، وهي للدلالة على أهمية العمران البشري، الذي ورد في مقدمة ابن خلدون والذي يأتي تدريجيا كنتيجة، فالطبيعية الإنسانية تميل دائما إلى الاجتماع البشري مع جنس الإنسان، وذلك الاجتماع البشري ينتج عنه العديد من الحاجات التي تتطلب الإشباع، ولكي يتمكن الإنسان من إشباع تلك الحاجات، لابد من وجود نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية تعمل على التوازن واستقرار المجتمع، ومن أهم تلك النظم، النظم التقليدية التي عرفها الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض وتلك النظم متمثله بالسلطة التقليدية التي تساهم بشكل كبير في تنظم شؤون الأفراد وتدير مصالحهُم وتضبط سلوكهم .

يرى البعض، بأنها: السلطان بمعنى الحجة والبرهان والتسليط، والتي يقصد بها القهر والتغلب والقدرة، ومصطلح (تسلط عليهم) يشير إلى التملك وصار سلطان عليهم، أي بمعنى استحكم واستقوى عليهم، ومفردة سلطة اشتقت من أصل (س ل ط) والسلاطة في العربية معناه القهر. **(أبو الغار ، 1985: 53)**.

في حين يرى عالم الاجتماع **(ماكس فيبر)**، الذي تطرق إلى السلطة، بقوله: السلطة هي القوة التي تقوم بتنفيذ الأوامر ضمن مجتمع معين ومحدود، بصورة دائمة بشكل هيئة إدارية، إي مجموعة من الأفراد منظمين بصورة مستمرة تحت أطار شرعي. **(Weber, Max, 1957, 154)**.

وورد تعريف السلطة في معجم العلوم الاجتماعية، بأنها: "القدرة القانونية على ممارسة نفوذ فرد أو جماعة، ومن وسائلها إصدار الأوامر والنواهي لمن يملكها إلى الخاضعين لها ومراجعة إعمالهم وإثابتهم أو عقابهم، ومن الناحية الدستورية تتفرع السلطة إلى سلطة تشريعية، وتنفيذية، وقضائية" **(مدكور،1975: 315)**، والسلطة هي" نوع من أنواع القوة تنظم جهود وواجبات التابعين لها على وفق إطار فكري منظم من خلال الأوامر التي تصدرها لهم، وهذه الأوامر تعد فعالة وملزمة كونها صادرة عن أشخاص يمتلكون القوة الشرعية **(دينكن،1978: 36)**، وسلطة الدولة هي السلطة العليا التي لا يمكن لأي سلطة أن تعلو عليها، وذلك بكونها تمتلك القوة ووسائل الإكراه والإلزام التي عن طريقها تطبق القوانين في المجتمع**(الكيالي،1990: 315)**. وبناءاً على ذلك، فأي جماعة بشرية مهما كان حجمها وشكلها لابد لها من سلطة تدير شؤونها وتسهر على رعاية مصالحها، والمؤكد أن تلك الجماعات تطورت من سلطة الأسرة إلى سلطة العشيرة والقبيلة وإلى سلطة الإمارة ثم إلى سلطة الدولة المعاصرة **(لطرش، 2006: 11)**، إذن فالسلطة: تعني التملك والقدرة على إخضاع الآخرين وفقا للشرعية التي تملكها.

3. السلم الأهلي

يؤدي غياب الثقافة المتمثلة في الوعي والإدراك وانتهاك الحقوق وعدم احترام الحريات إلى الظلم والتعسف داخل المجتمع، ومن اجل معرفة العلاقة بين السلم بصورة عامة والسلطة والتقليدية، لابد من تحديد مفهوم السلم عامةً والسلم الأهلي خاصة وإظهار أهم الصور النمطية لذلك.

أ. مفهوم السلم

السلام كلمة ذات معنى واضح تعبر عن ميل تأسيسي في أعماق كل إنسان وتؤرخ رغبة مفرطة في ثنايا كل مجتمع ، وهي تشكل أهداف نبيلة لجميع الأمم والشعوب. قد يكون هناك مجتمع يشهد حالة من الفتنة والصراع الداخلي، ومجتمع يسوده جو من الانسجام والوئام والسلام، ويعني أيضًا السلم المجتمعي أو الأهلي أنه حالة السلام والوئام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين أجزائه وقواه المختلفة.(الصفار، **2002 : 13)**

والسلم أو السلام بأبسط معانيه هو عدم توفر الاستقرار والأمن والعدالة، وهو ما يضمن حقوق الأفراد الخاصة في المجتمع أو بشكل أكبر بين المجتمعات أو البلدان المختلفة. **(البدوي ، 2011 : 10).**

ب. السلم اصطلاحاً: هناك معنيان له، **الأول** (غياب الصراع والحرب) وهذا المعنى الشائع في المذكرات المتعددة الأطراف، حيث يرى المحققون في مجال علاقات الدولة أن السلام يعني غياب الحرب، وفي المجتمعات الطبيعية السلام يعني غياب كل ما يتعلق بالعنف كالجرائم الشبيهة بالنزاعات القبلية أو الدينية أو الإقليمية التي تعود أصولها إلى اعتبارات ودوافع متعددة ومختلفة وخصوصاً السياسية، **والمعنى الثاني** هو(الاتفاق والوئام والهدوء)، وبالتالي فإن السلم أو السلام لا يعني فقط عدم وجود العنف على الإطلاق، لكن يعني مميزات جديدة مرضية في حد ذاتها. **(الكيلاني ، وآخرون، 2012: 24-25).**

وعند النظر إلى أهم وصايا الدعوة الإسلامية، يمكن القول أن الإسلام جاء كدعوة للسلم والسلام في العالم كله، وفي جوانب الحياة بألوانها المختلفة، وقد ورد ذكر مفردات السلم والسلام في القرآن الكريم في أماكن متعددة حيث أنه الركن الأساسي الذي ينظم العلاقات بين الناس وقد خص الله تعالى: نفسهُ بأحد أسمائه الحسنى وهو "السلام"**(الصفار، 2002: 31).** ومصطلح السلم الأهلي أو المجتمعي لم يعرف من قبل الكلاسيكيين، ولكن عرفهُ المحدثين، ومن أهم تلك التعريفات:

تعريف الغروي بأنه: " ذلك التعايش والاستقرار التام بين شعوب وأعراق مناطق مختلفة نتيجة التفاهم وحسن الجوار واحترام الرأي الآخر، وتقبل تعايش الأقليات مع بعضها وحل المشاكل بالاتفاق دون عنف"**(الغروي ، 1990: 11)**

جـ. معاني السلم المجتمعي (الأهلي):

نال مفهوم السلم الأهلي اهتمام الكثير من المختصين في الشؤون السياسية والاجتماعية، وقدمت دراسات وبحوث حول الموضوع، وصدرت دعوات عالمية لنبذ العنف والخضوع ألقسري وتوجيه الاهتمام نحو مفهوم التعايش السلمي وممارسة السلوك الذي يحقق نبذ العنف والكراهية، وقبول التنوع الاجتماعي والثقافي الذي يؤدي إلى تحقيق التعاون والاستقرار مع الآخرين. **(عمارة ، 2010: 17).**

ويشير مفهوم السلم الأهلي إلى نبذ كل أنواع الاقتتال والجرائم أو التحريض والترويج لها، أو الدعوة إلى وجود المبررات لها بقصد المعتقدات الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولاسيما تلك التي تؤدي إلى وجود أو ظهور النعرات والنزاعات التي تهدد البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمع، والتي ممكن أن تثير

الحروب الأهلية في مجتمع الدولة الواحدة. كما يعني السـلم الأهلي: تطبيق كل القيود والتعليمات والقوانين التي تؤدي إلى ضمان الحريات والعدالة في الحقوق والواجبات.(**جواد ،2005: 20**).

ومصطلح السلم: يبرز على عدة جوانب أو مواقف ولا يمكن أن يتضمن أو يفسر بمستوى واحد فقط، ومن أهم تلك المستويات يمكن أن نذكر: **(عمارة ، 2010: 19)** :

1. الجانب الديني والثقافي أو الحضاري الذي يؤكد على الاحترام فيما بين التعددية الثقافية والحضارية الموجودة في المجتمع.
2. الجانب أو المكانة الاقتصادية التي تشير إلى العلاقات التعاونية بين الدولة والأفراد.
3. الجانب السياسي، الذي يهدف إلى التخلص من النزاع، وتحجيم دوره في المجتمع والعمل على ضمان التواصل من اجل تلبية الحاجات الضرورية التي تضمن استمرار الحياة.

ويرى البعض أن السلم الأهلي يعني: انتشار ثقافة التسامح والاعتذار وقبول الأخر مهما كان معتقده أو فكره أو أيمانه، فهو يعني تحرر الإنسان من الأفكار السلبية التي يؤمن بها، والانطلاق نحو الأفكار والغايات التي تحقق التوازن والعدالة داخل المجتمع الواحد، فالابتعاد عن الأفكار المذهبية والتعصب القبلي أو السياسي يعطي مساحة للفكر من اجل الإبداع في رسم مشاريع الإصلاح والانجاز للتنمية المستقبلية التي تعد اليوم واحدة من أهم مفاصل القضاء على العنف والصراعات الداخلية . **(سلمان احمد، 2008: 3)**.

في حين ينظر البعض إلى السلم الأهلي نظرة تختلف عن الآخرين، إذ يعتقدون أن السلم الأهلي هو المصالحة الوطنية فيما بين المكونات الوطنية لشعب ما، مستندين بذلك على ثقافة الحوار والنقاش الايجابي الذي يحقق التوافق بين تلك المكونات، والدعوة إلى قبول واحترام الرأي الأخر مهما كان، ولاسيما عندما يصب في المصلحة العامة، والتأكيد على تبني الأفكار التي تساهم في نشر ثقافة السلام ونبذ العنف من اجل بناء المجتمع المدني. (**البغدادي، 2012: 20**).

واستناداً إلى ما ورد في أعلاه يتمثل السلم الأهلي، بالقبول والقناعة والرضا من قبل جميع الأطراف في المجتمع، كما أن القدرة على التكيف والتنمية، تؤدي دوراً واضحاً في تحقيق السلم الأهلي، وأيضا يظهر السلم الأهلي واضحاً في وجود العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، إذ أن الإقرار بحقوق الآخرين واحترام حرياتهم وعدم تجاهلهم مما يجعلهم غير مهمشين في المجتمع يساهم برفع مشاركتهم في تبني مشاريع السلم الأهلي والدفاع عنها. **(عمارة ، 2010: 33)**.

وعليه يمكن القول أن المقصـــود بالســـلم الأهلي ضـــمان حقوق الأفراد وحماية أرواحهم وممتلكاتهم المادية والمعنوية داخل المجتمع الواحد، وان لا يتم اســـتعمال القوة والأكراة والتعذيب والقتل على أســـس غير معتمدة في النظام الدولي العام، فضـــلا عن تمتع نظام الحكم الســـائد في المجتمع بالقضـــاء العادل ومراعاة المحكومين أو الرعية بالعلاقة التبادلية المبنية على احترام الحقوق وأداء الواجبات، وان تكون ثقافة الانســـجام والتآلف هي الموقف الســـائد في التعامل مع الأفراد، فالســـلم الأهلي يســـاهم بشـــكل فعال في التخلص من النزاعات والصـــراعات في المجتمع ويؤدي دوراً في التماســـك الاجتماعي ويولد العزيمة والإصـــرار لدي الأفراد من اجل الإبداع حيث تتوافر مســـاحة من الاســـتقرار والأمن للتعايش الســـلمي فيما بين الفئات والشـــرائح داخل مجتمع الدولة الواحدة.

وهناك عدداً من المفاهيم بمفهوم الســـلم الأهلي وغالباً ما تعطي تلك المفاهيم معان ودلالات مختلفة، ولاســـيما ارتباطها بالمفاهيم والمصـــطلحات الاجتماعية والســـياســـية منها، ومن بين أهم تلك المصـــطلحات مصـــطلح التعايش أو التوافق الســـلمي، فالتوافق أو التعايش هو شـــبه اتفاق ضـــمني بين جماعة أو شـــعب أو مجموعة أحزاب أو حتى بين دول متعددة، وفي الغالب يكون أســـــاس تكوين ذلك الاتفاق هو نبذ العنف والقضـــاء على الخلافات والصـــراعات، فيما بين تلك المجتمعات أو الدول المتعددة أو داخل المجتمع الواحد، حتى وان اختلف النظام الاجتماعي والســـياســـي وتعددت الأفكار والاديولوجيات التي تؤمن بها تلك الجماعات والشعوب والدول.(**الكيالي ،1979: 731**).

فالتعايش أو التوافق السلمي يساهم في التصدي إلى العنف والحروب والصراعات في العلاقات التي تبنى بين الناس، وينشد دائما إلى تكوين مجتمع بشري خالي من العنف مبني على السلام والإخاء والانسجام، من اجل تحقيق مجتمع خالي من الجماعات الســـياســـية أو الاجتماعية التي ترغب في فرض ســـيطرتها على الآخرين، فإن التعايش الســـــلمي هو ذوبان الجزء داخل الكل، وكذلك وجود الكل في خدمة الجزء، فلا توجد موانع في التواصـــــل فيما بين وحدات وجزيئات المجتمع، فعندما يحدث التواصـــــل المبني على هدف أعلى، تكون العلاقات قائمة على تحقيق ذلك الهدف وبالتالي كل الأفراد يشـــتركون في التعاون وتســـود بينهم روح الإخاء والتماسك من اجل نمو وتقدم مجتمعهم.(**البغدادي، 2012: 16-17**)

وعلية يكون مبدأ التســـامح، واحداً من أهم المبادئ التي يعتمد عليها تحقيق الســـلم الأهلي أو فقدانه، حيث أن عملية التفاعل الاجتماعي فيما بين مكونات المجتمع الواحد تعد شـــرطاً لازماً لتحقيق الســـلم الأهلي. **(مراد ، 2012: 64)** .

لقد توصـــلت المجتمعات اليوم إلى حقيقة مفادها أن الســـلم الأهلي لا يمكن أن يتحقق دون تحقق علاقات متبادلة تسودها ثقة عارمة للنجاح والمضـي في بناء السلم الأهلي داخل المجتمع الواحد، وان تكون مؤسسات المجتمع لديها القدرة والإمكانية على تخطي البرامج الكلاسيكية وبناء أو أعداد برامج تكون خاضعة لبنية المجتمع، ولاسيما في زمن العولمة التي أخذت تشمل مناحي العديد من جوانب حياة الأفراد، مما يتطلب الأعداد والتخطيط لوجود السلم الأهلي أو المجتمعي. وعلية يمكن القول أن السلم الأهلي هو ذلك النظام أو المنهج التوافقي الذي يتمثل بالتعاون والمساهمة بعيداً عن استعمال القوة والتسلط، من اجل بناء ومد جسور الثقة وتعزيزها بما يخدم تحقيق السلم الأهلي وضمان الحصول على حياة مستقبلية أفضل، أن توفير الأمن للأفراد للعمل دون خوف يجعل ذلك يصب في خدمة السلم الأهلي.

ولابد من الإشـارة إلى: إن كيان الدولة من حيث الوجود، والذي يعتبر مسـتقراً للشـعب، لا يمكن أن يوفر السيادة المستقلة للدولة، بل يحتاج إلى شرط أساسي وهو في غاية الأهمية، يضمن وجود الحكومة أو عدم وجودها، ويطلق عليه (السلطة السياسية) التي تفرض سلطتها على الإقليم والشعب، وذلك من خلال تشـــريعها للقانون والقرارات والتشـــريعات التي تصـــدرها ملزمة لأفرادها(**عبدالوهاب ،2002: 45**). ويعتقد البعض منهم أن واقع الهيئة الحكومية، التي تعتبر سلطتها ملزمة للأفراد، وممارستها للسيطرة وتطبيق القوانين على مجموعات من المجتمع، يجب أن تحصل هذه الهيئة أو الحكومة على قبول ومصالح الأفراد والاعتراف بواقعها، وبالتالي فإن قيام الدولة، أو ظهور السلطة يتطلب محاباة وقبول المحكومين كشرط مسبق، كما يراه القانون الرسمي. (**الخطيب ، 1999: 27**).

فإذا كان الشرط الأساسي لقيام أو وجود السلطة الحاكمة هو القبول والرضا من قبل المحكومين، أو كأحد العناصـر الرئيسـة لوجود الدولة، من حيث الناحية القانونية، كما عند منظري الفكر والفقه الدسـتوري، فالبعض الآخر يرى، أن الدولة لكي تسـتطيع أثبات سـيادتها الخارجية والداخلية لابد من وجود الاعتراف بها من قبل محيطها الإقليمي أو الدولي لكي تسـتطيع تكوين علاقات دولية، ولكن ذلك الاعتراف بالدولة لا يعدُ شـرط أسـاسـي لقيامها من الناحية القانونية، وشـرط رئيس لممارسـة علاقاتها السـياسـية والدبلوماسـية مع محيطها، في حين يفرق البعض بين الاعتراف بالدولة القائمة على الأركان الأسـاسـية لها، وبين الاعتراف بالسلطة السياسية "الحكومة" الجديدة لدولة كانت قائمة ومعترف بها، مثل قيام أو وصـول الحكومات بفعل بعض الإحداث، كما يحصـل عن طريق الانقلابات العسـكرية، أو الثورات وغيرها، فأنها لا تحظى بقبول أو حصول الإجماع على شرعيتها(**عبد الوهاب ، 2002: 47**).

ثقافة السلام الاجتماعي:

تعدُ ثقافة السلام الاجتماعي أساسًا للدراسة والتعلم في أي مجتمع يساهم في تعليم الأفراد كيفية التعبير عن اهتماماتهم والدفاع عن حقوقهم وأساليب المشاركة التعاونية في تحقيق ظروفهم ، وبالتالي، فهي تركز على المحددات الثقافية المتجسدة في ثقافة المجتمع. (بيومي، 2007: ٧٨).

وهكذا، يهتم المجتمع بتربية الأجيال على مجموعة من القيم في وزرعها في نفوس الشباب، منها الصبر، والمسؤولية الاجتماعية، والتعايش السلمي، والحوار الإيجابي البناء، واحترام رأي الآخرين، والابتعاد عن قوة في العنف ونشر رسالة التسامح والاعتذار.(عويس، ٢٠٠٢: ١٤٦).

فعند التمسك بهذه المبادئ، فإنها تؤدي إلى ترسيخ قيم ثقافة السلم الاجتماعي، وتلك الثقافة التي تتضمن كل القيم والاعتبارات والأفعال التي يؤديها شخصاً وفقاً لمبادئ الحرية، والعدالة وحقوق الإنسان، والصبر والابتعاد عن العنف واستخدام القوة . (ثروت ، محمد ، ٢٠٠٧: ٨٩)، والتي تهدف إلى جعل هذه القيم سلوكيات يمارسها الأفراد والجماعات، حيث يتطلب تحقيق السلام الاجتماعي تربية أفراد المجتمع على أن يكونوا قادرين على أن يتعايشوا في سلام اجتماعي مع الآخرين أيا كان تاريخهم الاجتماعي وأوضاعهم الاجتماعية

والهدف من وراء ذلك هو جعل تلك القيم أفعالاً يتدرب عليها الأفراد والجماعات، حيث يتطلب تحقيق السلام الاجتماعي تثقيف أفراد المجتمع ليكونوا مناسبين للعيش بسلام مع الآخرين، مهما كان تاريخهم الاجتماعي وظروفهم الاجتماعية. (العزب، تغريد، ٢٠٠٢: ٣٧٢).

المطلب الثاني: أنماط السلطة

يؤكد **(ماكس فيبر)** أن السلطة هي: القوة المعترف بها وتلك القوة شرعية وتكون مبررة من قبل الشخص الحاكم والمحكوم، وتصنف السلطة حسب ماكس فيبر إلى ثلاثة أشكال، وهي كما يلي:

السلطة التقليدية: التي تستند في شرعيتها إلى العادات والتقاليد المتوارثة في المجتمع لحقب طويلة، ويتم تداولها بين الأبنية الاجتماعية من جيل إلى أخر.

السلطة القانونية والعقلانية أو(السلطة السياسية): وهي التي تعتمدها اغلب مجتمعات اليوم وتستمد شرعيتها من القواعد والقوانين الرسمية للدولة.

السلطة الملهمة أو القيادية(السلطة الكاريزمية): وفيها يكون دور القائد أو الزعيم أو شيخ العشيرة أو الأب وألام هو الأساس في التوجيه، وتلعب المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي والشخصية دوراً واضحاً في هذه السلطة، وتحظى بمكانة تاريخية معترف بها من جانب من قبل الأتباع.(أسامة، **2001: 97**). فالسلطة من حيث الأساس هي ذلك العقد المبرم بين طرفين يتم فيه الرضا والقبول، والرضا هو الدعامة الأساسية للحكم، وأن مبدأ إقامة السلطة في معظم المجتمعات، ولاسيما الإسلامية منها هو الرضا والقبول من قبل المحكومين(**ألباز، 2006: 61**).

وتعد السلطة الأبوية أول أنواع السلطة وأقدم صورها في تاريخ المجتمع الإنساني، وقد اتسعت حددوها في المجتمعات البدائية وفي مجتمع الجاهلية عند العرب تحديداً حتى وصلت إلى أعطاء الحق للأب بيع الابن بل أنها أخذت مدى ابعد من ذلك في ارتكاب جريمة القتل بحق من هم تحت رعايته ووصايته، ومن أهم صورها أيضاً سلطة الزوج على الزوجة وسلطة الزعيم أو الشيخ على القبيلة والعشيرة والحاكم أو الرئيس أثناء سريان الحكم الجائر أو المطلق للدولة، وكانت تلك السلطة تعتمد على فكرة التفويض الإلهي، وقد تغير مصدر السلطة، ولاسيما مفهوم السلطة السياسية بحسب تغير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما في ظل وجود أنظمة الحكم الديمقراطية، فالشعب صار مصدر السلطات، وأصبح مصدر تفويض السلطة للحاكم، وعملت الهيئات والمؤسسات على القيام بالسلطة حسب الدستور والقانون **(مدكور، وآخرون، 1975: 315)**. وعن طريق السلطة يظهر نوع العلاقات الاجتماعية، فلا توجد سلطة دون وجود المجتمع ولا مجتمع بدون سلطة، ولا سلطة بلا مكانة ودور ولا يمكن للعلاقات أن توجد دون التباين والتفاوت بين الإفراد والجماعات **(بالا نديه، دون سنة:69)** وهو الرأي السائد عند معظم الانثروبولوجيين والذي ينص على أن لا مجتمع بدون سلطة **(الحسن، 1999: 330)**، ويعرف(ماكيفر) السلطة بأنها: "ذلك الحق القائم داخل أي نظام اجتماعي لتحديد السياسات، وإصدار الأحكام حول المسائل العامة وإنهاء المنازعات أو بصفة عامة التصرف في ضوء فكرة وقيادة وتوجيه الآخرين" **(علي محمد ،1990: 190)** وينظر(**جورج بوردو**) إلى السلطة من خلال واقعها الاجتماعي بأنها: قوة في خدمة فكرة **(بورديو ، 2003: 113)**.

وإذا كانت السلطة لديها المسوغ القانوني لاستخدام القوة، فأن تلك القوة ليست قوة همجية أو غاشمة، حيث من المفترض أن تكون ذات تنظيم يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة والمجتمع الذي توجد فيه، وكما يرى، عالم الاجتماع الفرنسي (بوردو) من تعريفه للسلطة بالقول:"السلطة هي قوة في خدمة، فكرة"، تتجسد في

اغلب الأحيان من الوعي الاجتماعي ويكون هدفها دائما البحث عن مشـــتركات الحياة لتامين حياة الجماعة، وتكون قادرة على إلزام الآخرين بتنفيذ الأوامر التي تصـــدر عنها، بل انه يتطلب في نجاحها وتحقيق أهدافها الرضا والخضوع من قبل المحكومين، فهي أذن (السلطة) طاعة شرعية يعدُ الأمر من أهم أدواتها. **(سليمان ،1998: 165).**

وتجدر الإشـارة إلى أن هناك عملية خلط وتداخل في مفهوم السـلطة والمفاهيم الأخرى التي ترتبط به من حيث الدلالة والمعنى لها. مثل مفهوم التســـلط والدولة والحكومة والقوة، ولابد من الإشـــارة هنا إلى تلك المفاهيم لأجل التميز بينها وبين مصطلح السلطة، فتلك المفاهيم متشابكة بعضها البعض إلا أنها مختلفة فيما بينها، فالاختلاف فيما بين السـلطة والقوة هو:" كل سـلطة هي قوة لكن ليس كل أنواع القوة سـلطة"**(إبراهيم ، 2005: 64)**، فالسلطة لها الحق في أن توجه الآخرين أو تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك، والسلطة تتطلب القوة، أما القوة بلا سلطة فهي ظلم واستبداد.**(مارتيان، 1962: 145-146)**، والتسلط يعني سوء استخدام السـلطة، لأنه يفرض الخضـوع على الناس بقوة غير مسـتمدة من إرادة المجتمع. **(الهيتي ، 2003 :26)**، وتداخل مفهوم السـلطة مع المفاهيم الأخرى كالحكومة والدولة هو نابع من ثقافة المجتمع ووعي أفراده، وذلك التداخل والخلط يساهم في جعل السلطة في اغلب المجتمعات عامة (شاملة)، وتظهر سلطات أخرى تنطوي تحت خيمة السـلطة الشـمولية (العامة)، وبطبيعة الحال هذا الخلط ينتج عنه أيضـــا التداخل في الواجبات والحقوق التي ترتب على الفرد والمؤسسات الرسمية.

السلطة التقليدية

هي تلك السـلطة التي تمتلك القوة لتحقيق أهدافها المشـروعة عن طريق تبني نظم وأنماط من الثقافة المتوارثة عبر أجيال مختلفة وعلى حقب زمنية بعيدة وثابتة وطويلة المدى، يخضع الأفراد لها بإطاعة الأوامر وفقا لما يملكهُ الزعماء من مكانة اجتماعية متوارثة من الأجداد، وتستمد شرعيتها من شرعية التقاليد والأعراف الاجتماعية، ويتم الخضوع والاستجابة لأوامرها طبقاً للاعتقاد السائد بسريان شرعية تلك التقاليد إذ رأى "فيبر" أن في النفسِ البشـرية جزءاً من الإيمانِ جعلها تقبل شـرعية نظام معين منذ نشـأة الوحدة الأولى للدولة، وأن الأجيال توارثت هذا الاعتقاد فأصـبح عرفاً أو تقليداً. وكما هو موجود أيضـا في النظامِ الحديث وفي رأيهِ أن درجة اسـتقرار النظام السـياسـي تتوقف على درجةِ الشـرعية التي يكتسـبها نتيجة العرف أو التقليد.**(درويش ، 1975 :287).**

وان خضوع الأفراد للسلطة التقليدية لأنهم يقدسون التقاليد المتوارثة من الماضي التي تلزمهم بالطاعة، وهذه التقاليد قد تكون غير مبررة، ومع ذلك يتم الخضوع لها، وإن مفهوم الوفاء هو الذي يفسر سبب هذا الخضوع لسلطة الحاكم التقليدي، وقد مرت السلطة بعدة مراحل، ففي البداية سادت فكرة أن الله مصدر السلطة، ثم تحولت إلى سلطة العائلة الواحدة الحاكمة، ثم رئيس القبيلة، والزعيم والمالك، والأمير، وغيرها من التسميات التي عرفتها المجتمعات التقليدية.

وشرعية السلطات التقليدية تأتي من المعرفة والقَبول ويعطي "فيبر" مثالاً عن ذلك: حكم الأسرة الوراثيّ للنبلاء في أوروبا في القرون الوسطى حيث يقدّم الناس ولاءهم لهذه الأسر "الأرستقراطية والملوكية" لا إلى القوانين التي تم وضعها. وهذا يعني أن الناس يطيعون الحكام ويشعرون بأنهم يدينون لهم .

المبحث الثاني: السلطة في أدبيات العلوم الإنسانية .

المطلب الأول: السلطة من منظور علم الاجتماع

1. **السلطة الكاريزمية عند ماكس فيبر**

من أهم المفاهيم التي تبناها علم الاجتماع الديني والسياسي مفهوم الكاريزما، فقد استعمل بصورة كبيرة وأجريت العديد من التحليلات السوسيولوجية والأنثروبولوجية والدينية لهذا المفهوم وظهرت هناك نماذج تنطبق عليها صفات ومميزات الكاريزمية مثل شخصية السيد المسيح وهتلر وغاندي وغيرهم.

وبحسب "فيبر" الكاريزما: موهبة يتمتع بها بعض الأشخاص، الأمر الذي يؤهلهم لتولي مراكز قيادية وهذه خاصة بالأنبياء والأمراء والقادة العسكريين، ومؤسسي الديانات الوضعية، والكاريزما تعدُ من أهم السمات التي تصاحب السيادة والسلطة.**(ليلة ، 1983: 80).**

وكلمة (الكاريزما) في اللغة اليونانية تعني (الرحمة المقدسة)، وأول من استخدمها كان " Arsent Trollch" وإما "Max Weber"، الذي يعني كفاءة الشخص في القيادة والإلهام بفضل القوة المنفصلة والعبقرية والإيمان، بالإضافة إلى كفاءات وسمات غير عادية، تجعله صفة نبوية سامية، يعتقد أنها تفتقدها بقية البشرية، والتي تظهر بالتأكيد في الشخصيات، تشبه الأنبياء وصفحاتهم صلى الله عليهم وسلم. والآلهة الذين ضحوا من أجل مبادئهم ومن أجل شعوبهم على حد سواء مثل (المهاتما غاندي) وغيرهم. **(الحسن ،1999: 526).**

في حالة السيادة التقليدية، فإن السلطة ليست من حق زعيم أو قائد يختاره أبناء البلد، بل من حق رجل مدعو إلى السلطة حسب العرف السائد. أو يتبعون وهم ليسوا خاضعين، كما يقول (جوليان فرويند)، لقانون شخص ما بل لتقليدي أو أصدر أوامر بموجب امتياز تقليدي للخاضعين **(جوليان، فروند، بدون سنة،: 112)**، وهذا النوع من الشرعية كان ولا يزال موجوداً عبر التاريخ، ولكن (ماكس فيبر)، يحدد ذلك فقط في المجتمع الأوروبي، أو كما يقول في العصر الوسيط الأوربي.

والكاريزما "هي تلك الصفة المميزة التي يتصف الإنسان ذات الشخصية المؤثرة في عقول الأفراد، فالشخص الذي يكون ذات كارزمة أو الشخص(الكاريزمي) هو صاحب شخصية لا يمكن لها أن تضيع وسط المشاكل، فالكاريزما هي من الصفات التي تبرز من داخل الشخصية، أذن هي مرتبطة بذات الشخصية وكينونة تلك الشخصية وهي ليس من المزايا الخارجية، نعم تؤثر العوامل الخارجية فيها من حيث اكتساب مميزات أخرى، مما يعطيها قوة مميزة وقدرات مختلفة عن الآخرين، والمؤكد في شخص الكاريزما الثبات في اتخاذ القرار ولا يتأثر بالأهواء الذاتية له، ودائماً ما يستمد الكاريزما قوته من الله، ومن اعتقاد الأفراد بكونه يتصف بصفة الإلوهية (اله) فالكاريزمي يحبُ التحدي، والتغيير ولا يعرف المستحيل ولا يقف أمامه شي، وهو متمكن من معرفة قراراته ويتميز أيضاً بالتفكير العميق وحسن التدبير" **(الحسن ، 1999: 83)**.

وعبر تقسيم "ماكس فيبر" للسلطة، يظهر لنا أن هناك فروق بين أنواع السلطة التي ذكرها: فالنمط الأول(التقليدي) يعتمد على رسالة تقليدية يقوم بها رجل قائد أو زعيم قبيلة أو رجل دين يحظى بقداسة تقليدية، في حين يختلف نمط الكاريزمي (النوع الثاني) فهو يحاول العمل على تغيير الواقع التقليدي إلى واقع جديد، وهو يستمد قوتهُ من التأييد الذي يحصل عليه الكاريزما، ولكن عندما تتصف السلطة الكاريزمية بالعمل الروتيني، فهي بذلك تتحول إلى السلطة التقليدية، أو إلى القانونية، أما النمط الثالث، النمط القانوني، فان السلطة لها أسس وضوابط تخضع لها تستمد قوتها من اللوائح والأنظمة الموجودة في مجتمع ما.

ولابد من الإشارة إلى أن موت الكاريزما قد يؤدي بالسلطة إلى الميل نحو السلطة التقليدية، فعادة ما تتسم السلطة بعد موت الكاريزما بالطابع القانوني أو العقلاني، أو أنها تعود إلى بداية تكوين السلطة في المجتمع والتي قد تبحث في صفات كاريزما جديد يتولى السيطرة على القيادة والتحكم بالسلطة، وهكذا هي دورة السلطة في المجتمع فكلما تنتهي سلطة معينة، تظهر سلطة جديدة قد تختلف في بعض المميزات ولكن تعتمد نفس أساليب السيطرة.

وانطلق عالم الاجتماع (رينير) من وجهة النظر القائلة بأن السلطة محظورة في بعض المجتمعات الحديثة والمعاصرة واستبدالها بسيادة القانون أو من خلال العلاقات الاجتماعية غير الاستبدادية، لكن (داهر دارنوف) كان أكثر منطقاً ووضوحاً، عندما يؤكد أن السلطة تمثل عنصراً حيوياً في البنية الاجتماعية **.(الخشاب، وآخرون، 1971: 302)**.

وعلية يمكن القول أن نهاية السلطة في مجتمع معين، قد تؤدي إلى ظهور سلطة جديدة أو سلطات متعددة، وبالتالي فأن كيان المجتمع من حيث الوجود سوف يتعرض إلى أزمات تعصف به وتخلل البناء الاجتماعي وأنساقه الاجتماعية، وهو ما يؤثر سلباً على السلم المجتمعي ويدخل المجتمع في طور الفوضى وعدم الاستقرار، وهذا تقريباً ما حدث في حقب عديدة من تاريخ المجتمع العراقي وما خلفتهُ السلطات المتعاقبة عبر تاريخ المجتمع العراقي، كمجتمع يحظى بتقدير السلطة التقليدية وتقديسها، مما يدعونا إلى التساؤل هنا: هل السلطة التقليدية تنتهي في المجتمع ؟ الجواب هنا محكوم بما تحرزهُ السلطة التقليدية من تقدم وتطور ضمن واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والحقيقة أن السلطة التقليدية لا يمكن لها أن تموت، وإنما ممكن أن تتعرض إلى ضعف في زعامتها ولكنها باقية رغم الضعف الذي يصيبها، حتى لو أنها لم تكن تؤدي دوراً واضحاً في حياة الأفراد .

2. السلطة من منظور الانثروبولوجيا

ذهب بعض الانثروبولوجيين إلى أن نظام القرابة يتنافى نظرياً مع النظام السياسي، فالأول ينظم تحت اسم المجتمع والثاني تحت اسم الدولة، وتظهر الثنائية في النظرية الماركسية أيضاً، إذ تنشأ مجتمع الطبقات والدولة جراء ذوبان الجماعات البدائية، وإذ ينبثق السياسي مع اختفاء روابط الدم، وتوجد هذه الثنائية بإشكال أصيلة في التراث الفلسفي، ولاسيما الظاهرية عند (هيغل) الذي يقابل بشكل متوازي العام بالخاص، والدولة والعائلة، المستوى الذكوري وهو مستوى سياسي، إذن فهو الأعلى مقارنة بالمستوى الأنثوي. وبعيداً عن مقولة القرابة والسياسي بصفتهما تعبيرين يناقض احدهما الأخر، كشفت الانثروبولوجيا السياسية الروابط المعقدة الموجودة بين النظامين، ووصفت التحليل والإعداد النظري لعلاقاتهما نزولاً عند حاجة الأبحاث التطبيقية، وأول اختيار هو الذي قدمته للمجتمعات المسماة بمجتمعات لا دولة، وحيث الوظائف والمؤسسات السياسية قليلة التمايز، وأدى هذا إلى الاهتمام بدراسة هذه المجتمعات، ثم فتح الحدود المرسومة بين القرابة والسياسي**(مشعل عبد، 2012 :206 –207)**.

إن تقدم المجتمعات الحديثة وتطورها قد أثار تساؤلات عدة حول طبيعة دور عالم الانثروبولوجيا الاجتماعية، وشكل علاقته بعالم السياسة في دراسة المجتمعات الحديثة، سواء الغربية أم الإفريقية أم الآسيوية. وامتدت التساؤلات إلى نوع العمل الذي يلائم الانثروبولوجي ويميزه عن عالم السياسة. عند دراسة الأجزاء السياسية والانتخابات والحكومات المحلية والوحدات الإدارية في مختلف بلدان العالم، وعليه يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال ما يقدمه عالم الانثروبولوجيا الاجتماعية في مجتمعات اليوم والدور الذي يمكن أن يقوم به في دراسة الموضوعات السياسية عن عالم السياسة، هو في استخدام المنهج الانثروبولوجي في دراسة الظواهر السياسية. وكذلك نظرة الانثروبولوجي إلى الظواهر السياسية في ضوء فكرة العلاقات الاجتماعية **(مكاوي ، 2002: 152-153)** . مما يؤشر وبطريقة علمية واضحة أن الدراسات الانثروبولوجية لها مكانة مهمة جداً عندما تقوم بدراسة السلطة التقليدية أو سلطة العشيرة .

ويعتقد (مالينوفسي Malinovsky) أن هناك ضرورة لسلطة لديها الحق في استخدام إدارة شؤون الأفراد وتنظيم الفعاليات والعلاقات الاجتماعية التي تؤثر على ارتباط المجتمع وتساهم فيه، وتؤكد على حساب استخدام القوة في أنواعها الجسدية والعقلية، ولكنها تشدد على القوة الدينية والروحية لما لها من تأثير فعال في توجيه الأفراد وفقاً لمعتقداتهم الكاملة في الخضوع للسلطة والاعتراف بشرعيتها**(1944.165. Malinowski)**، ولا يوجد مجتمع يخلو من الدين، باعتباره مصدراً للرقابة الاجتماعية، نظراً لحسابه في إدارة الوظائف الروحية والعقلية والأخلاقية، حيث يؤكد الدين للناس أن هناك قوة عظمى تساعد الإنسان في حياته بعد الموت، فضلاً إلى أنهُ يوفر الراحة والطمأنينة للإنسان في حياته الدنيوية. من خلال إدارة حياته وواجباته مقابل الحقوق التي توفر له الأمن والاستقرار، وهذا يساعد على توفير شروط الاستقرار وتحقيق قدر من الأمن للمجتمع، وبالتالي يبرز حساب السلطة للإنسان في المجتمع البشري **(وصفي ، دون سنة: 140)**.

فالقيم والعادات والتقاليد من أهم الأسس التي تقوم عليها السلطة الشرعية في نظر عالم الاجتماع الفرنسي (إميل دوركهايم)، الذي يعتقد أن الوجود في مجتمعه يجد نفسه محاطاً بقواعد وقوانين اجتماعية لا يستطيع تغييرها، أو تجاهلها، أو التقليل منها، لأن تلك القيم والأعراف ليست من أنتاجه ولا تعنيه وحده، ولكنها جزء حيوي من القرار الثقافي والاجتماعي الذي نشأ فيه. **(الحسن ،1968: 64)**، فلا يمكن الحديث عن الاستقرار الاجتماعي بدون استقرار سياسي. والعلاقة بينهما علاقة تكميلية، وبقيت هذه العلاقة دون انقطاع، وإن كان الاستقرار السياسي أكثر سيطرة على الاستقرار الاجتماعي، في قدرة الاستقرار السياسي

على ارتباط وثيق بالواقع الاجتماعي، لأن الوظيفة السياسية ليست منفصلة عن الوظيفة الاجتماعية، التي يسعى إليها وينطلق منها القرار السياسي، ما لم يتطور الفصل بين الوظائف وتتسع دائرة المجتمع لدرجة تعقيدها والتركيب في البنية.

(الخطيب ، 1986: 188).

وعليه، فان بنية السلطة وطبيعة تركيبها ونطاقها السياسي يؤثر بشكل أساس في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو ما أكده (إميل دوركايم) حين وقف موقفاً مناهضاً من وجهة نظر (كارل ماركس) في طبيعة التغييرات التاريخية التي تعمل بشكل واضح في عملية الاستقرار، إذ عد (دوركايم) أن المجتمعات العقلانية والصناعية ذات النظم الديمقراطية تريد استقراراً وتطوراً – منسجماً – ومتدرجاً في المجتمع، ويرجع ذلك حسب (دوركايم) مبدأ نظم العمل الذي تعمل به المجتمعات والذي عده النقطة الأساسية في استقرار المجتمع وتقدمه **(مدكور، وآخرون، 1975: 24)** .

3. **السلطة من منظور السياسة**

عند مراجعة الأدبيات الخاصة بموضوع السلطة نجد، مصطلح "السلطة" (Power) قد يكون خلط من حيث الدلالات مع مصطلح آخر لـــ "السلطة"(Authority) إذ أن استعمال هذان المفهومان في اللغة الإنجليزية بمعنى السلطة، ولذلك يجب أن يتم توضيح أهمية كل منهما بصورة أدق. أن استخدام كلمة (السلطة) هو للدلالة على السلطة في اتساعها العام والشامل، كما تعني أيضًا (القدرة، التمكين، القوة)، بينما يقتصر الاستعمال لكلمة (السلطة) على ما هو متخصص (سياسي، عسكري أو سلطة اقتصادية "سلطة المال") **(هندس ، 2005: 13)**.

فالسلطة، بمعناها الشامل، هي نوع من أنواع القوة، وهي الطريقة التي يتم عن طريقها تمكين شخص ما أن يقوم بممارسة الذعر على الآخر. وتتميز السلطة عن القوة باختلاف الوسائل التي تتحقق بها الطاعة أو الخضوع. ويمكن تعريف القوة على أنها امتلاك السطوة للتأثير على سلوك الآخرين، بينما يمكن فهم السلطة على أنها تمنح الحق في القيام بذلك. فالقوة تحقق الخضوع عن طريق(الضغط، والتهديد، والقوة، والعنف)، على عكس السلطة فهي تعتمد على (الحق في الحكم)، والإدراك والفهم، والخضوع يتم عن طريق الالتزام الأخلاقي من قبل المحكومين بالطاعة، ويختلف علماء وفلاسفة السياسية على ماهية الأسس التي تستند عليها السلطة، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف والتباين إلا أنهُ هناك شبة اتفاق على أنها تؤطر بطابع أخلاقي ومعنوي، فالسلطة تعني الطاعة. **(هيوود ، 2013: 225)**

والبعض يرى أن شمولية السلطة مرتبطة بالبنية، إذ يشير (تالكوت بارسونز) بالقول: أن السلطة هي "القدرة على ممارسة بعض الوظائف لصالح نظام اجتماعي بأكملهُ". ويرى أن السلطة هي قدرة وحدة اجتماعية ككل منسقة لضمان سداد الالتزامات التي صبغتها صبغة الشرعية، لأنها تهدف إلى كل الغايات، ومن يمتنع عن ممارستها يتم معاقبتهُ وتأديبه. في حين ينظر (ماكس ويبر) إلى السلطة بأنها: " المجموعة السياسية المسيطرة وتلك المجموعة تنفذ أوامرها على إقليم معين عن طريق التنظيم الإداري العام وتستعمل الترهيب وفي أحيان أخرى تلجأ إلى الإكراه الجسدي." ويمكن القول أن أساسيات السلطة السياسية هي **أولاً:** فيما يرتبط بالمجموعة المسيطرة والتي تتبنى التنظيم الإداري. على إنها نابعة من البناء الاجتماعي الذي يعمل كمجموعة ضابطة ومسيطرة. **أما العامل الثاني:** يظهر استخدام الإكراه المادي، وهو وسيلة نوعية للعمل السياسي. **(الأسود، 1990: 136-137)**

ويؤكد(جون غالبريث) في كتابه "تشريح السلطة، أن السلطة على ثلاثة أنواع (السلطة القسرية، والسلطة التعويضية، والسلطة التوافقية)، وهناك ثلاث أدوات تستعملها، وثلاث مؤسسات أو أحزاب تمنح الحق في ذلك الاستعمال، فالسلطة القسرية هي تلك السلطة القادرة على استخدام القوة في إخضاع الأفراد. ويتم تطبيقها عن طريق العقوبات الشديدة. ومن ناحية أخرى، فإن السلطة التعويضية قادرة على تحقيق ذلك من خلال تقديم مكافآت إيجابية مقابل خضوع الناس. أما بالنسبة للسلطة التوافقية، فهناك تبادل للرأي والمعتقدات، عن طريق وسائل الإقناع والتعليم والالتزام التي تمكن الفرد الخضوع لإرادة الآخرين، والنوع الأخير من أنواع السلطة يتوافق مع السياسة المعاصرة **(الطيب ، 20007: 81-82)**. وهناك ثلاث مصادر تساند وتميز بين من يمتلكون السلطة، وبين الخاضعين لها، وهي: (الشخصية، والثروة، والتنظيم)، فالشخصية هي العامل الرئيس في القيادة، فضلاً عن القدرات المميزة، وأي سمات أخرى تمكن الشخص من امتلاك أدوات السلطة. أما بالنسبة للثروة(الملكية)، فهي تضيف مساحة للسلطة والتأكد من الغايات، وتؤمن الطريق للاستمرار في الخضوع. أما بالنسبة للتنظيم فهو أهم مصدر للسلطة في المجتمعات الحديثة، ويرتبط بالسلطة التكيفية. كلما كان السعي إلى ممارسة السلطة مطلوبًا، فإن الحاجة إلى التنظيم تكون واقعاً مفروضاً، والتي بدورها تؤدي إلى الإقناع المبرر، والاستسلام لأمور التنظيم نفسها. وهناك علاقة مبدئية بين جميع الأدوات المذكورة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة وبين مصادر السلطة. فالشخصية والثروة والتنظيم تشكل مجموعة متنوعة من القوى. وبالتالي، إعداد مجموعة متنوعة من العوامل التي تساهم في ممارسة السلطة. **(غالبريث، 1994: 18-21).**

ولابد من الإشارة إلى السلطة هنا على أنها تشير إلى العلاقة بالآخر، العلاقة الاجتماعية في الوجود، وتربط بين شخصين أو أكثر قد يكونوا متشابهين ومتميزين، إذ متشابهين من حيث القدرة العقلية على الذكاء والإرادة، ومتميزين من حيث الاستطاعة والقدرة على العمل، والسلطة تعين حدوداً من عدم التميز بين الأفراد، يمكن أن يؤثر بعضها على البعض، وهذا يعني أن السلطة لا معنى لها إلا بين الأفراد الذين يتمتعون بالعقل والحرية. **(بولان ، 1992: 385)**.

المطلب الثاني: قواعد السلم الأهلي

توجد العديد من القواعد الخاصة بالسلم الأهلي، لابد من توافرها في أي مجتمع، نذكر منها:

1. السلطة والنظام: لا يوجد مجتمع بشري قادر على التخلي عن هذين المكونين اللذين نمارس معرفتهما في الحفاظ على السلام الاجتماعي والسيطرة عليه ونشره، حيث أن السلطة من الظواهر الاجتماعية المهمة التي تترك آثارها على المجتمع، وقد تختلف هذه الآثار باختلاف تنوع المجتمعات، وبحسب السلطات والفترة الزمنية التي تفترضها السلطة في المجتمع. وتفاعل المجتمع مع السلطة مهم سواء كانت هذه الآثار الاجتماعية مرتبطة بوجود السلطة أو بعد انهيارها، وتستمر شرعية السلطة من أجل تجسيد واقعها وتبرير واقعها، فإن مفهوم السلطة له أهمية كبيرة، لأنها تتعارض مع المجتمع وحياة الناس، والسلطة تشمل عدة معانٍ في حياة الناس. من وجهة نظر فلسفية وأخلاقية، من الضروري تنظيم مسيرة المجتمع. من وجهة نظر دماغية، فهو يحمل معاني الشعور بالأمن والأمان. وإن ممارسة سلطتها لا تهيمن عليها، بغض النظر عن نوعية قوتها. **(صالح، 2002 :14)**.

وهذا ما شرحه ابن خلدون في مقدمته. كما يرى (أن تجمع البشر ضروري، وهو معنى التحضر الذي نتحدث عنه، فلا بد أن يكون لهم في الاجتماع حاكم يعودون إليه، وحكمه عليهم أحيانًا يستند إلى قانون ينزل من الله مما يقتضي خضوعهم له إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي أتى بمبلغه، وأحيانًا تكون سياسة عقلانية تجبرهم على الانصياع لما يتوقعونه من أجر ذلك الحاكم بعد معرفة مصلحته. **(ابن خلدون ، بدون سنة:303)**.

2. تحقيق العدل والمساواة: يقول العلامة (ابن خلدون) في مقدمته (وانعم بالعدل في سياستهم، اصعدوا إلى الصدق فيهم وبالعلم الذي يقودكم إلى طريق الهدى والسيطرة)، إذ يوضح (ابن خلدون) تعميمات متعددة تتعلق بالعدل والإنصاف في الحكم بين الناس. أو الحكم بالأمر والحكمة والمرتبة، ويحذر من القسوة في

الحكم، أي الصرامة، إذ يحذر من التسرع في الحكم والوفاء بالضوابط أو القانون والغرور الذي يسيطر على الروح، مما يؤثر على العدل بين القضـــايا والأمور ويؤدي بهم إلى بلوغ الظلم والضـــعف. **(التميمي، دون سنة:3)**

فالعدل يحقق الأمن والطمأنينة للمجتمع ككل. الإنسان بطبيعته متمسك بحقوقه، ويحرص على تقواه، كما يسعى للحفاظ على حرياته. مع الآخرين بثقة، وهذا بدوره ينعكس في تعميق الانتماء والوفاء لهذا المجتمع الذي حافظ على موضوعه وحافظ عليه وصانهُ ورعاهُ، فالعدالة هي النموذج الأولي الذي يعتمد على العدل، والظلم يؤدي إلى غيابها، وانعدام الأمن يهدد كل قيم المجتمع، ويهدد الحياة والشرف والمال والدين، ويقضي على معاني القرب والجوار والتماسك في المجتمع. إنه يمنعهم من وضعهم، ويفهم أسباب الأمور التي تشكل حياتهم والغرابة في حكمها، ويمكن أن نجد (الصورة النمطية للعدالة تشير إلى التشابه في استخدام القواعد والقوانين للجميع على حد سواء، وبها ينشد تحقيق الصالح العام والسلم المجتمعي بين أفراد المجتمع**(الكيلاني ،2012: 28)**.

3. ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع: لكي يعيش الإنسان في أمان، فقد منحهُ الإسلام حقوقاً ومجتمعاً عادلاً، أي يستند إلى التكافل الاجتماعي وتحقيق التكافؤ بين أفراده، كما أنه يساهم في صنع السلم المجتمعي بين مختلف مجموعات الأفراد.

المبحث الثالث: المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية والمعطيات الميدانية للدراسة

منهج الدراسة واهم الأدوات

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وبطريقة التحليل الوصفي الأنثروبولوجي.

أدوات الدراسة: استخدمت في الدراسة جملة من الأدوات منها: ، الملاحظة، المقابلة، الإخباريون.

المطلب الأول: المعطيات الميدانية للدراسة

من أهم ركائز البحوث والدراســات الانثروبولوجية والاجتماعية هي أن لا تكتفي الدراســة بالوصــف والتحليل، وإنما تسعى إلى تطبيق المعلومات والبيانات التي حصل عليها أو دونها الباحث في الجانب النظري وجعلها موضــع التنفيذ والاختبار في الجانب الميداني من اجل الوصــول إلى الحقائق العلمية، ولاســيما فيما يتعلق بالعلاقة بين الســلطة التقليدية والســلم المجتمعي، وما تؤديه تلك الســلطة من أدوار حقيقية في تحقيق السـلم المجتمعي، سـواء كانت تلك السـلطة سـلطة أولية، كما هو الحال في السـلطة الأبوية أو التعبير عنها

بسلطة العائلة، فدور السلطة التقليدية (سلطة العشيرة) يعد دورها من أهم الأدوار الأساسية التي تساهم في تحقيق السلم المجتمعي، وقد دار البحث الميداني على أمور أساسية أبرزها الإجابة إلى التساؤلات التي أثيرت بهذا الصدد، وكشف فاعلية السلطة من خلال المعايشة الميدانية للمجتمع المدرس وأجراء مقابلات ميدانية مع عدد من أفراد المجتمع وبعض المهتمين بشـــان العشـــائري أو المجتمع الأهلي للوقوف على الموضـــوع من جوانبه المختلفة. وكما يلي:

- **ماهية السلطة التقليدية:**

تبين من خلال المعايشـــة الميدانية وبعض المقابلات التي أجريت أن الســـلطة التقليدية متمثلة في سلطة رب الأسرة بشكلها الممتدة وكذلك بسلطة شيوخ العشائر الفاعلين في المجتمع، ولاسيما الذي يشكلون ثقلا سكانيا ونفوذا قوية لدى السلطة المحلية ومسموع كلامهم، فضلا عن فاعليتها عند الذي يحترمون السنن العشائرية المتبعة على وفق القيم السائدة، وقد كشفت المعايشة الميدانية ذلك، وتبين أيضاً من مقابلة أجريت مع احد المبحوثين(*) حول الموضوع نفسه، إذ تبين أن السلطة التقليدية من أهم وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمعات التي لا زالت في طور النمو والتقدم كونها هي الســلطة الأولى التي تكون معلنة في العشــيرة بعد السلطة الأبوية، وبعد عام 2003 ظهرت السلطة التقليدية بشكل كبير في العشيرة والعائلة العراقية، وذلك بسـبب فقدان آليات تطبيق القانون في الأنظمة الاجتماعية والسـياسـية للمجتمع العراقي نتيجة للأحداث التي مرت بالعراق.

وهذا يشير أن السلطة التقليدية تحتفظ في فعاليتها في المجتمع الأهلي ولها تأثير في تحقيق التوافقات المحلية، وفي السياق نفسهُ أجريت مقابلة ميدانية مع احد المهتمين بدراسة المجتمعات العشائرية(**) تعرض المجتمع العراقي لفترات طويلة لتشخيصات متنوعة من الأزمات السياسية والاقتصادية، مما جعله يعاني من فقدان القوى الأمنية والسـيطرة الاجتماعية، فضـلاً عن فقدان ضـبط سـلوك أفراد المجتمع، بدءاً من الأسـرة وانتهاء بالمجتمع وفي ســـبيل تحقيق تحليل انثروبولوجي في الميدان اظهرت بعض المقابلات: أن المجمع العراقي يعيش مرحلة قلقة وصـــراع بين العرف والقانون وأحيانا أخر يعيش مرحلة قد تتعدى حدود وأصـــول العرف نفسـه عندما يكون الانصـياع للقيم الاجتماعية امراً صـعبا في مجتمع تتجاذبه العصـبيات والمصـالح والاختلال القيم بحيث تتولد لدينا قيم سـائدة غريبة عن أصـول المجتمع العراقي في الحضـري والريفي وهذه مسالة تحتاج إلى وقفة قوية من المجتمع الأهلي وهو العشيرة، فتلجا العشيرة إلى استخدام القوة في التصدي لكثير من الظواهر الغير منسجمة مع أصول المجتمع أصـلاً، لكن السلطة التقليدية التي تمارسها الجماعات

الاجتماعية غير التقليدية قد أصـــابها هي الأخرى كثير من الوهن، ولاســـيما في المناطق الحضـــرية التي ضاعت فيها الكثير من الأحيان الأصول العشائرية، بل استغلت الأعراف العشائرية بشكل مغلوط ما انعكس سـلبا على ممارسـة السـلطة التقليدية، وهذا الإشـكالية نلاحظها في الحياة اليومية وقد كشـفت لنا كثير من الجولات الميدانية ذلك، هذا من جهة تحديد مفهوم آليات السلطة التقليدية المتبعة في المناطق الحضرية التي في اغلبها جاءت مقلدة للأصـــول العشـــائرية في الريف، إلا أن عملية فهمها وتطبيقاتها أشـــابها كثير من الأخطاء والتسويق الغير صحيح، ولكن من جهة آخري فان السلطة التقليدية في مجتمعنا العراقي والمقصود الأصـــلية منها لها دوراً حيويا في العمل على تحقيق نوع من التوازن وحل المشـــكلات القائمة وبهذا فأن ممارسـة السـلطة التقليدية كان لها الأثر الكبير في تحقيق السـلم الأهلي والأمثلة حول ذلك كثيرة، ومنها ما جرى بعد عام 2003 بقي العراق بلا حكومة لمدة ما يقارب السـنتين ما جعل السـلطة في المجتمع الأهلي(العشـائري) والقيم الاجتماعية في المناطق الشـعبية والمدن الحضـرية تؤدي دوراً مؤثرا في ضـبط سلوك الناس وحققت ســـلماً أهلياً ومجتمعياً عرفهُ كل العراقيين، إلا أن بعد ظهور الأحزاب والتكتلات والإصـــطفافات في المجتمع ولد صـراعاً فئوياً وطائفيا في المجتمع، وهنا تنامي دور العشـيرة وقيم الجيرة إلى حد كبير في ضـبط الأمن، لاســيما في المناطق الشـــعبية أو في الريف حيث لجأ كثير من أبناء المجتمع إلى عشـــائرهم لحفظ أرواحهم وممتلكاتهم وهذا مؤشر بحد ذاته عبر عن أهمية السلطة التقليدية في تحقيق السلم الأهلي.

- **السلطة التقليدية والسلم الأهلي:**

أن الســـلم الأهلي ضـــرورة مجتمعية أدركتها المجتمعات المختلفة، ولاســـيما تلك إلي مرت بأزمات وحروب وصراعات داخلية ما دعا السلطة السائدة هي سلط العرف العشائري أو الاجتماعي في هذه المسالة يمثل صـــلب اهتمام هذه المجتمعات التي أدركت اقرب محطات الحماية لهم هي الســـلطة التقليدية وقيمها ومبادئها القيمة القوية والتي تمارس سـلطانها على الأفراد وقيمهم المرتبطة بهم، وما فيها من أصـول ما جعل الذي يخرج عنها يفقد كثير من هيبته، نسـتنتج أن السـلطة التقليدية لها تأثير في سـلوك المجتمع وهذا كله له علاقة بالظروف المحيطة بالدول من تجاذبات وصـراع سـياسـي وإثبات وجود للكيانات الجديدة التي تريد بناء حاضنات مجتمعه، لها مما جعل الظروف مهيأة لنشوب الصراع الطائفي في عام ٢٠٠٦، وما بعدها قد فتح الباب واسـعا إمام تلك القوى الجديدة المتناحرة من الذين يحاولون تحقيق مكاسـب على حسـاب السـلم الأهلي، وتدمير نسيج المجتمع العراقي، وكشفت لنا الدراسة الميدانية صدق ذلك، وهذا يشير بوضوح أن هناك بعض التغيرات البنيوية في السـلطة التقليدية وحسـب الملاحظات الميدانية انه فعلاً قد حصـلت في مجال اسـتخدام

هذه السلطة وفي مسائل بسيطة لم تكن من اهتمام السلطة التقليدية في ظل النظام العشائري، وان من أسباب ذلك الخلط الذي حصل في مفهوم السلطة والياتها لدى الأجيال الجديدة.

- **الحاجة إلى وظيفة العشيرة:**

أن النظام العشائري لا يزال يمثل ثقلاً اجتماعياً كبيراً في المجتمع تظهر الحاجة إلية في الأزمات وقد تبين من مقابلة ميدانية مع احد المبحوثين(***) في مجتمع الدراسة أن العشيرة في العراق هي انتماء جذري لا يمكن التخلي عنه من قبل الفرد أو العشيرة فكلاهما لديه التزام اتجاه الأخر، فالفرد ابن العشيرة لديه التزام تجاه عشيرته منها على سبيل المثال الدفاع عن اسم وسمعة العشيرة وكذلك نصرة العشيرة في حال تعرض احد أفرادها إلى أي اعتداء من قبل العشائر الأخرى، والعشيرة ملزمة بتوفير الأمن والحماية له في ظل الظروف والأزمات التي تتعرض لها والتي ترتبط غالباً بظروف البلد، ولذلك من واجب العشيرة ورموزها(الشيوخ) الدفاع عن ابن العشيرة وهي قضية نابعة من رابطة العصبية والقرابة الدموية لكون الفرد ينتمي إلى العشيرة ويرتبط مع بقية أفرادها بروابط اجتماعية كثيرة أولها رابطة الدم والولاء العشائري، وأن اغلب العشائر والتفرعات العشائرية جاءت لنجدة أبنائها عند تعرضهم إلى ممارسات القمع في من قبل طرف آخر أو عند تعرهم للحيف والظلم، وبالتالي يكون الفرد ملزما في طاعة العشيرة وسلطتها كونها تعد الحامية والملاذ له عند الأزمات.

- **دور الحكومة والعصبية العشائرية:**

وتبين من مقابلة أخرى مع احد الإخباريين(****) أن دور الحكومة وعلى مستوى كافة المجتمعات وتحديداً في المجتمعات التقليدية دور غير فاعل بشكل سليم وتطبق فيه لوائح ودساتير القانون، فالحكومة بمفردها غير قادرة على كسر كل المشاكل التي تحقق تقدمها وتطورها وتحقيق نهضتها الواسعة في مجالات الحياة كافة، ولذلك في اغلب الأحيان تلجأ الحكومة الرسمية إلى الاستعانة بوسائل الضبط الاجتماعية الأخرى ومنها السلطة التقليدية، وأهمها العشيرة التي تعد في الوقت الحاضر من أهم ركائز المشهد العراقي الاجتماعي والسياسي، وهذا ما يؤشر في طبيعة العلاقات الاجتماعية لمكونات الطيف العراقي الذي يحظى بتعددية تكاد تختلف عن العديد من المجتمعات الأخرى.

بينما يرى أخباري آخر(*****) : أن العصبية العشائرية عندما يضعف القانون تظهر إلى السطح وتبدأ تمارس هذه السلطة في مختلف المجالات وتتدخل في حل كثير من المشكلات أو أنها تظهر نوع من الاصطفاف ضد عشيرة أو مجموعة أخرى، إلا أن وظيفتها الأساسية دائمة تكون راجحة نحو تطويق

المشـكلات وحلها، ولهذا السـبب فإن للعشـيرة دور رئيسـي في ضـبط سـلوك أفراد المجتمع وتحقيق السـلم المجتمعي يظهرا فاعلاً في مجتمع الدراسـة، وهذا ما تم ملاحظته أثناء المعايشـة الميدانية ويتفق مع ما ذهب إلية المبحوث،، وكذلك حماية النظام الاجتماعي والسـياسـي للمجتمع من خلال بعض القوانين التي تفرضـها على أفرادها الذين ينتمون إليها، وهو ما يسمى القانون العرفي.

- **التناقضات والصراعات والحاجة للسلم الأهلي:**

وأثناء العمل الميداني أجريت مقابلة مع احد وجهاء المجتمع المدروس(******): أن مجتمعنا في الوقت الحاضـر يعيش تناقضـات وصـراعات جعلته يعيش فراغاً أمنياً وثقافياً واضـحاً اخترق جميع مناحي الحياة وأدى إلى انهيار الأمن الداخلي لأفراده. فالفرد داخل المجتمع هو صـــانع الحياة وهو المحور والذي تدور عليه كل عمليات الســـلوك وضـــبطها، فالمجتمع الواعي هو الذي يضـــع عقله في محور اهتماماته والإنجازات والاستراتيجيات المادية للفرد كأساس على تطوره وتقدمه الاجتماعي، حتى يكون هذا الفرد عضواً بارزاً في تحقيق التقدم الاجتماعي. ولابد من الاهتمام بتنشـئته الاجتماعية بصـورة صـحيحة. إلا أن الواقع المعاش يفرض قيم سـائدة بعد أن تراجع التعليم وانتشـرت الأمية وضـعفت الدولة نتيجة تلك الصـراعات والتناقضات وما حصل ما بعد 3003 من صراع وفساد مؤسساتي قد أهمل جوانب أساسية من حياة المجتمع، ولاسـيما فيما يتصـل بالتنمية والجوانب التربوية وظهور ولاءات متعددة على حسـاب المصـلحة العامة وتبوء بعض الأفراد مراكز أدارية غير مؤهلين لها ما ساعد على تأخر المجتمع وظهور العشيرة في المجتمع بصفتها مجتمعا أهليا أدى وظيفية في ضبط السلوك وساهم في السلم الأهلي.

بينما يرى مبحوث آخر(*******) أن اهتمام العشـــيرة والحكومة في الأمن الداخلي لا تقل أهمية عن اهتمامها بجوانب الأمن الأخرى مثل الغذاء أو الأمن الاجتماعي، وسـبب هذا الاهتمام أن النظام الأمني بأشـكاله وأبعاده المختلفة هو وحدة واحدة لا يمكن تقسـيمها أو فصـلها عن بعضـها البعض، وتحقيق السـلم المجتمعي عامل ضروري لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وإذا فقدت حالة السلم المجتمعي أو ضعفت، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي التدهور في الأمن وعدم الاستقرار.

وتبين من أراء أحد الإخباريون (********) وعلى الرغم من ذلك، مرت العشـــائر العراقية الحالية بمرحلة انتقالية اجتماعية حاسـمة، ورغم تعرضـها لمؤثرات مادية وتكنولوجية وثقافية تفرض عليها ضـغوطات لم يخضـــع لها المجتمع العراقي في العراق من قبل. ومن الخطأ ربط الأحداث بعوامل معينة أو محددة في نظام معين، ولكن وجود عامل رئيسي فضلا إلى عوامل أخرى، فإن عامل تحقيق السلم المجتمعي على رأس

هذه العوامل التي تساهم في الحفاظ على كيان الفرد العراقي والحفاظ عليه من المزالق التي يواجهها في حياته الاجتماعية.

ويرى احد المختصين(**********) في دراسة السلطة في النظم العشائرية: يرتبط مفهوم السلم المجتمعي ارتباطاً وثيقاً بالسياسات والتوجهات التي تتخذها العشيرة والحكومة على حدٌ سواء تلك المتعلقة بإدارة الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة. لذلك، فإن إجراء الإصلاحات التي تعمل العشيرة على تحقيقها يساهم في درجة عالية من السلام والوئام الاجتماعي. والكثير من العشائر العراقية مارست دوراً سياسياً دون أن تشعر بلك، وقد تكون إجراءات سياسية بالدرجة الأولى، لكنها خطيرة للغاية، لأن هذه الإصلاحات تتم على المستوى السياسي البحت، أو أنها تعبر عن ميول سياسية معينة لحزب معين أو حزب سياسي على آخر، لأن هذا قد يولد المزيد من العنف بدلاً من تحقيق الاستقرار والسلام.

- **أهمية السنن العشائرية والسلم الأهلي:**

ويضيف احد الإخباريين(**********): وتتميز العشيرة العراقية بالقيم والمروءة والعدالة والضيافة والشجاعة في الدفاع عن المظلومين والمحطمين وتحقيق السلام أو السلم الاجتماعي بين فئات المجتمع، والعشيرة أيضا تتصف بالنفوذ والتسلط والهيمنة عبر تاريخها المعروف، ولاسيما في الهجمات والغزوات، حيث أن للعشائر نتائج عظيمة في تسوية النقاشات بين الأفراد أو بين المجموعات وبطريقة سلسة ومفهومة للجميع، ولا يمكن لأي احد التملص منها أو تجنبها وبحسب ما تعارف علية أبناء العشائر من قانون عرفي يسمى بـ (السواني) ومفرده سنينه، ويطبق هذا القانون بين عدة عشائر، ولا يمكن للفرد مخالفة هذا القانون العرفي أو العشائري. لذا مكمن قول أن السلطة التقليدية تكمن في السنن العشائرية التي لها دوراً مؤثراً في حل المشكلات في المجتمع وطريقا معترف به في تحقيق السلم المجتمعي بطريقة أكثر فاعلية من دور الحكومة في ظل أوضاع غير مستقرة تظهر فيها سلطة العشيرة قوية.

المطلب الثاني: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج.

1. أتضح من العمل الميداني أن مفهوم السلطة التقليدية في عقول أفراد المجتمع يدور حول سلطة رب الأسرة وشيخ العشيرة والوجهاء الذين يحضون بالاحترام والتقدير في مجتمعهم.

2. تبين من البحث أن السلطة التقليدية في المجتمع عادت فعالة في المرحلة الحالية نظرا لاختلال النظام الرسمي والتحديات التي تعرض بعد عام 2003 من صراعات طائفية وفئوية وعرقية وما آلت إلية من محاصصات ولدت مراكز قوى في أكثر الأحيان متناحرة ما اضعف سلطة القانون.
3. أظهرت معطيات الدراسة الميدانية أن السلطة التقليدية أدت وظيفة اجتماعية وسياسية في فض كثير من النزاعات ما أسهم بشكل كبير في تحقيق انجازات في تحقيق السلم الأهلي.
4. كشفت معطيات الدراسة الميدانية أن صوت العصبية العشائرية في المرحلة الحالية وفي أحيان كثيرة، ولاسيما في المجتمعات المحلية التي تظهر فيها العشيرة كقوة مؤثرة أقوى من سلطة الحكومة المحلية.
5. اتضح من البيانات الميدانية أن الحاجة للسلم الأهلي أضحت حاجة ملحة وضرورية في مجتمع يتميز بالتناقضات والصراعات المحلية، ما يعطي للسلطة التقليدية مساحة واسعة في ممارسة وظيفتها السياسية في حل المشكلات وتحقيق السلم المجتمعي في مناطقها نظرا لما يتحلى به من تقدير من قبل الأهالي.
6. كشفت الدراسة الميدانية انه لا غنى عن السنن العشائرية في تحقيق السلم الأهلي نظراً للجذور التاريخية للنظام العشائري وأعرافه في عقلية الشخصية العراقية منذ القدم سواء في المدن أم في الريف.

ثانياً: التوصيات.

1. إلى وزارة الداخلية(مديرية شؤون العشائر) الاهتمام بمتابعة الدراسات والبحوث الخاصة بالسلم الأهلي وتطبيق نتائجها في مجال عملهم من اجل الارتقاء بواقع السلم الأهلي والمجتمعي والقضاء على النزاعات والصراعات التي تهدد امن الوطن والمواطن .
2. إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتمثلة بالجامعات والمعاهد ومراكز الدراسات والبحوث العمل على أجراء دراسات وبحوث مماثلة وتمويل الباحثين في البحوث الميدانية، من اجل ضمان عمل السلطات وتحقيق السلم الأهلي، والتأكيد على الهيئات التدريسية في التثقيف نحو بناء مجتمع مدني تسودهُ ثقافة الحب والاعتذار وبناء السلم الأهلي .

3. إلى وزارة التربية المتمثلة في المدارس بصنوفها المختلفة التأكيد على ثقافة السلم المجتمعي والأهلي عن طريق نبذ الأفكار والصـــراعات في المجتمع العراقي، كما أن هناك دوراً كبيراً يقع على عاتق الآباء والأمهات في عملية التثقيف والوعي من اجل تحقيق السلم الأهلي أو المجتمعي.
4. إلى وزارة الثقافة والأعلام المتمثلة بالفضائيات والبرامج التلفزيونية ووسائل الأعلام الأخرى، ولاسيما مواقع التواصل الاجتماعي، أعداد برامج عن السلم الأهلي والمجتمعي ومعوقات وعوامل نجاح السلم الأهلي في المجتمع العراقي، ولاسيما في محافظة بغداد بكونها العاصمة الأم وذات كثافة سكانية عالية كما أن فيها خليط من كافة الطوائف والاثنية والمذهبية.

المصادر:

إبراهيم، أبو الغار (1985): علم الاجتماع السياسي، مكتبة النهضة، جامعة القاهرة .

إبراهيم، العسل (1967): الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، الجامعة للدراسات والنشر، ط1، بيروت .

إبراهيم، درويش(1975): علم السياسة، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة.

إبراهيم، مدكور، وآخرون (1975): معجم علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أحسان محمد، الحسن (1999): موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت.

أحسان محمد، الحسن(1968): قراءات في علم الاجتماعي الحديث، مطبعة الحرية، ط1، بغداد.

احمد الخشاب، وآخرون(1971): دراسات في علم الاجتماع، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.

أحمد زكي، بدوي(1993): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت .

أندرو هيوود(2013): النظرية السياسية مقدمة، ت لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

باري، هندس(2005): خطابات السلطة، ت، ميرفت ياقوت، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

البدوي، خالد بن محمد(2011): الحوار وبناء السلم الاجتماعي، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.

بيومي، عبد المعطي (٢٠٠٧): الإسلام والدولة المدنية، القاهرة، مكتبة الأسرة.

ثروت، محمد (٢٠٠٧) : مفاهيم عصرية، الدار الثقافية للنشر، ط١، القاهرة.

جاك، مارتن(1962): الفرد والدولة، ت، عبد الله أمين، مكتبة الحياة للنشر، بيروت.

جورج بوردو(2003): الدولة، ت، سليم حداد، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، بيروت.

جورج، بالا نديه(2007): الانثروبولوجيا السياسية، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت.

جوليان فروند(دون سنة): سوسيولوجي ماكس فيبر، ت، أبي صالح، مركز الإنماء القومي، ط1، بيروت.

جون غينث، غالبريث(1994): تشريح السلطة، ت، عباس حكيم، دار المستقبل، ط2، دمشق.

خالد سلمان، جواد(2005): حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد.

الخطيب، نعمان احمد (1999): الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

خليفة إبراهيم عودة، التميمي(2005): العدالة وتطبيق القانون في منظور علم الاجتماع، مجلة الفتح، العدد 24، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى.

داود، ألباز(2006): النظم السياسية، الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

رشيد عمارة (2010): النخب السياسية ودورها في السلم الأهلي، مجلة سكول العلوم السياسية، العدد 51.

ريمون، بولان(1992): الأخلاق والسياسة، ت، عادل العوا، دار طلاس، ط2، دمشق .

سري زيد الكيلاني(2012): دور الصلح العشائري في تحقيق السلم الاجتماعي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

سعد الدين، إبراهيم(2005): المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

شهوان، أسامة(2001): إدارة الدولة المفاهيم والتطور، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

صادق، الأسود(1990): علم الاجتماع السياسي (أسسهُ أبعادة) مطابع وزارة التعليم العراقية، بغداد.

الصفار، حسن بن موسى(2002): السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته: دار الساقي، ط 2، بيروت .

عاطف، وصفي(بدون سنة): الانثروبولوجيا الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت .

عبد الرحمن، ابن خلدون(دون سنة): المقدمة، مطبعة مصطفى محمد، مصر.

عبد السلام، البغدادي(2011) ، السلم الوطني(المدني) , بيت الحكمة , بغداد .

عبد النبي، سلمان احمد(2008): التعددية والتسامح، سلسلة إصدارات التنمية السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، العدد5، البحرين.

عبد الواحد، مشعل عبد(2012): النظام العشائري وطبيعة النزاع في محافظة الأنبار- بحث في الانثروبولوجياالاجتماعية على بعض مناطق العشائر الساخنة، (مجلة العلوم الاجتماعية)،جميعه علم الاجتماع في العراق، العدد2، بغداد .

عبد الوهاب، الكيالي(1979): موسوعة السياسة، جـ 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت .

عبد الوهاب، الكيالي(1990): موسوعة السياسة، ط 3، بيروت.

عبدالوهاب، محمد رفعت(2002): مبادئ النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .

العزب، تغريد (٢٠٠٢): التأثير الثقافي لقطاع السياحة في مصر ودوره في تحقيق السلام الاجتماعي، بحث منشور في المؤتمر العلمي الخامس عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد الأول.

عصام، سليمان(1998): مدخل إلى علم السياسة، ط4، بيروت .

علي عباس، مراد(2012): التسامح شرط التعايش وقاعدته، في: د.عمر جمعة عمران (محرراً) سبل تعزيز التعايش والثقافة الوطنية في العراق، بحوث الندوة العلمية لكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد بالتعاون مع وزارة الثقافة .

علي محمد، مكاوي(2002): الانثروبولوجيا الاجتماعية، مؤسسة الأهرام، القاهرة .

علي، ليلة(1983): النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، ط2، القاهرة.

عمر عودة، الخطيب(1986): المسألة الاجتماعية بين الإعلام والنظم البشرية، مؤسسه الرسالة، ط5، بيروت.

عويس، سيد (٢٠٠٢): لا للعنف (دراسة علمية في تكوين الضمير الإنساني) هيئة الكتاب المصرية، بدون طبعة.

الغروي، محمد(1990): السلام في القرآن والحديث، دار الأضواء ، بيروت.

قاسم حسين، صالح(2002): إشكالية العلاقة بين السلطة والفرد في المجتمع العربي، المؤتمر العربي (دور علم النفس في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل العربي)، حزيران.

الكيلاني، سرى زيد، وليلى مصطفى، تفاحة(2012): اثر احترام حقوق المواطنة في السلم الاجتماعي، مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني، (السلم للاجتماعي من منظور أسلامي)، فلسطين.

لطرش، حنان(2006): السلطة والمجتمع في الجزائر أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

محمد جاد الله، كشك(1996): تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، المكتب العلمي والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

محمد عاطف، غيث(1997): قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

محمد، علي محمد(1990):أصول الاجتماع السياسي، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

المنجد، الأبجدي(1987): دار المشرق، بيروت، ط5 .

مولود زايد، الطيب(2007): علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، بنغازي.

ميشيل، دينكن(1978): معجم علم الاجتماع، ت، أحسان محمد، الحسن، دار الرشيد للنشر، ط1، بغداد.

هادي، نعمان الهيتي(2003): مجلة العربي، العدد (139)، مطبعة الكويت، كويت.

المصادر الأجنبية :

Weber. Max, theory of social and economic Organization by A.n Henderson and Talott. New York. oxford university. 1957.

Malinowski. Asoieatific Theory of Cughure N. Y. 1944

المقابلات الميدانية:

(*) مقابلة مع: الشيخ محمد الكاظم بتاريخ 2021/7/5. بغداد، مدينة الصدر

(**) مقابلة مع: الدكتور عبد الواحد مشعل، بتاريخ 2021/7/5.رئيس قسم علم الاجتماع في كلية الآداب/ جامعة بغداد

(***) مقابلة مع: السيد كريم الفاضل، وجيه عشائري، بتاريخ 2021/7/5. بغداد / منطقة المشتل.

(****) مقابلة مع: الشيخ أبو يوسف، بتاريخ 2021/7/5. بغداد منطقة الشعب.

(*****) مقابلة مع: الشيخ ناصر أبو محمد، بتاريخ 2021/7/10. بغداد قضاء الزوراء .

(******) مقابلة مع: الوجيه عواد سرحان، بتاريخ 2021/7/10. في منطقة بغداد الجديدة .

(*******) مقابلة مع: الوجيه جاسم أبو نزار، بتاريخ 2021/7/10. بغداد/ قضاء الزوراء .

(********) مقابلة مع: الأستاذ كريم محمد، بتاريخ 2021/7/13. معلم في مدرسة شهداء جسر الأئمة/ بغداد

(*********) مقابلة مع: الدكتور محمد جميل أحمد، بتاريخ 2021/7/13.أســتاذ الانثروبولوجيا في كلية الآداب /الجامعة المستنصرية.

(**********) مقابلة مع: الأستاذ علي مالح، بتاريخ 2021/7/13. مدير مدرسة النبأ العظيم في قضاء الزوراء .